في آراء المبرِّد في (شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي) دراسة نقدية مقارنة

In the Views of AL- Mubarrid's in (Al -Serafi's Explanation of Sibawayh's Book) Comparison Critical Study

محمد عطوي*، وعلي الحمد

Mohammad Atawi & Ali Alhamad

*قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

* الباحث المراسل، بريد الكتروني: m.atawi@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2014/8/13)، تاريخ القبول: (2015/2/4)

ملخص

يحاول هذا البحث دراسة بعض آراء المبرِّد في شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، ومناقشتها وتناولها بالنقد والتوجيه، وبالأخذ والردَّ، عبر مقابلة هذه الآراء بآراء العلماء؛ للخروج بالرأي الرَّاجح، وبيان مدى مخالفة المبرِّد لسيبويه، أو موافقته له، بناء على ما جاء به النحاة، واعتمادًا على عناصر الترجيح ومقوماته، من سماع، وقياس، وإجماع للنحاة، وتأويل للمعنى. وهذا البحث، جزء من الآراء التي عرضها الباحث في أطروحته للدكتوراه.

الكلمات المفتاحية: آراء المبرِّد، مقارنة، مناقشة وترجيح، شرح السِّيرافي، سيبويه.

Abstract

This research tries to study some of AL- Mubarrid's views in Al - Serafi's explanation of Sibawayh's book to discuss and criticise the study with supervision through comparing these opinions with scientists ones to come out with perfect opinion and show out the differences of Al-Mubarrid to Sibawayh or the agreement with him. According to the grammarians' views depending on the judgments methods like listening, assessment, the grammarian's agreement and interpretation the meaning and this research is a part of the views presented by the researcher in the doctoral thesis.

Key words: View of Al-Mubarrid's, Comparison, Discuss and weighting, Al-Serafi's explanation, Sibawayh.

المقدمة

لا شك في أنَّ معرفة جهود السابقين، ممن خدموا اللغة العربية، له أكبر الأثر في بسط قواعدها، وتقريبها إلى الدارسين، ويعد سيبويه (ت180هـ) أبرز النحويين الذين تركوا إرثًا معتبرًا في التراث اللغوي العربي بعامة. ويعد مؤلفه الموسوم بـ(الكتاب) رافدًا للدراسات اللغوية، والنحوية، ودستورًا لها حتى وقتنا الحاضر، والذي قيل فيه: لم يُصنع قبله، ولا بعده مثله[1]، وهذا دليل على سعة مؤلفه، ودقة توجيهاته.

وأبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت285هـ)، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأوَّل من عارض سيبويه، وردَّ عليه الكثير من توجيهاته النحوية، وأول من ألف كتابًا بعد سيبويه، جمع فيه قواعد النحو عامة، وآخر أئمة البصرة. وقد قرأ المبرِّد كتاب سيبويه على الجرمي، ثم على المازنيّ، وكان المبرِّد غزير الحفظ، وفصيح اللسان. وأول محاولة من المبرِّد لمعارضة سيبويه، كانت في كتابه (مسائل الغلط)، وقد جمع ابن ولاد (ت332هـ) في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرِّد)، ثلاثًا وثلاثين ومئة مسألة؛ جزء كبير منها من المسائل التي غلَّط فيها المبرِّد سيبويه، وفيها بعض من المسائل التي غلَّط فيها المبرِّد غيره من النحويين، كردِّه على الأخفش الأوسط، ولا يمكن الجزم بعدد المسائل التي غلط فيها المبرِّد سيبويه، والتي ذكرها المبرِّد في (مسائل الغلط)؛ لأنَّ الكتاب لم يصل إلينا. وقد أشار إليه ابن جني (ت 392 هـ) في (الخصائص) بقوله: "وأمّا ما تعقب به أبو العبَّاس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها (مسائل الغلط)، فَقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النَزْر"[2].

وقد عرض أبو سعيد الحسن بن عبد الله السِّيرافي (ت 368 هـ)، في شرحه لكتاب سيبويه عددًا غير قليل من آراء المبرِّد، التي اعترض بها على سيبويه، وعددًا من الآراء التي تفرد بها، أو كان السِّيرافي مُوردًا رأي المبرِّد؛ تأكيدًا لما جاء به سيبويه، أو النحاة. وشرح السِّيرافي هذا ذو أهمية كبيرة؛ لأنَّه أوَّل محاولة لتبسيط كتاب سيبويه. والذي جذب الباحث إلى هذا الشرح، كثرة ذكر أبي سعيد السِّيرافي للمبرِّد أبي العباس (ت286 هـ)، إمام العربية ببغداد في زمنه، وقد اقتصر هذا البحث على بعض الآراء الواردة في (شرح السِّيرافي لكتاب سيبويه)، وهي:

- تثنية (ذَاكَ: ذَانِك)، وتثنية (ذَلِك: ذَانِّك).
- المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكرت، ثمَّ تنادى فتكون معارف بالنداء.
- (الكَاف) اسم بمنزلة (مثل).
- منع جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة.
- جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر.

(1) انظر: الزركلي، 2002م، ج5، ص 81.
(2) ابن جني، 1956م، ج3، ص287.

وقد ارتأى الباحث أنْ يعتمدَ المنهجِ الوصفيّ الاستقرائيّ التحليليّ في هذه الدراسة، إذ سيقف على الظاهرة النحوية عند المبرِّد، واصفًا إيَّاها كما جاءت من منظور السِّيرافي، ثمَّ يقوم بتحليلها على منهج معين، كما يأتي:

- وضع عنوان لرأي المبرِّد، وعرض هذا الرأي كما نقله أبو سعيد السِّيرافي.
- مناقشة رأي المبرِّد، بعد التوثق منه من كتب المبرِّد، أو بما أورده النحاة في كتبهم عن المبرِّد، ثمَّ طرق الرأي، وبيان وجهته، ومَنْ سار عليه من النحويين، ومَنْ عارضه، وبيان رأي جمهور النحاة فيه.
- محاولة التَّرجيح بين تلك الآراء؛ للخروج بالرأي الأرجح، وتعليل ذلك، وتعزيزه بالشواهد والأدلة.

الدراسات السابقة

ضمت المكتبة العربية دراسات كثيرة عن المبرِّد، تتصل بموضوع البحث، ودراسات أيضًا تتعلق بشرح السِّيرافي، منها:

نهج السِّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: (1988م) رسالة جامعية دكتوراه، إعداد عبد الحميد علي فلاح السالم، الجامعة الأردنية، وقد قدم فيها صورة واضحة عن سيرة السِّيرافي الذاتية، والعلمية، وعمل على مقارنة (شرح السِّيرافي) بـ(كتاب) سيبويه، وتحدث فيها عن أهمية (شرح السِّيرافي) للدرس النحوي، من ناحية استيعابه لآراء النحاة ممن سبقه أو عاصره، كما تحدث فيها عن المادة اللغوية المعجمية، التي حرص السِّيرافي على توضيحها في مادة شرحه، وبين فيها أصول النحو عند السِّيرافي.

آراء المبرِّد النحوية في نظر ابن مالك: (1990م) رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، إعداد رشدي عبد الله علي خنفور، عرض فيها الباحث الآراء التي اعترض فيه ابن مالك على المبرِّد، والآراء التي وافقه بها، ووازن بين هذه الآراء، محاولا ترجيح رأي معين.

المبرِّد والقراءات القرآنية دراسة لغوية: (1993م) رسالة ماجستير، إعداد أحمد عبد الكريم كليب، جامعة اليرموك، وفي هذه الرسالة بيّن الباحث القراءات التي عارضها المبرِّد، والقراءات التي اختارها، والقراءات التي أجازها، و كان الباحث يعرض رأي المبرِّد، ثم يتبعه بآراء النحويين السابقين له.

أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد اللغوي لدى المبرِّد: (1997م) رسالة ماجستير، إعداد ياسين أبو الهيجاء، جامعة اليرموك، وتعالج هذه الرسالة الشواهد التي أنكرها المبرِّد إنكارا تاما، ورفض ما تمثله من الظواهر اللغوية، وقد حرص صاحب الدراسة على إظهار مدى تطويع المبرِّد للشاهد بشكل جلي؛ خدمة لرأيه في ردِّه على سيبويه.

هذا وقد عقد المؤتمر العلمي الدوليّ العاشر تحت عنوان: "المبرِّد الأزدي: جهوده العلمية، وآثاره اللغوية والأدبية". في جامعة (آل البيت) في الأردن، في تاريخ 2014/4/15، بالتعاون مع مركز الدراسات العُمانية، في جامعة السلطان قابوس. وقد نوقش في هذا المؤتمر عدد من الأبحاث والدراسات، المتعلقة بمكانة المبرِّد العلمية، منها:

- جهود المبرِّد النقدية: والتي ترأسها الأستاذ الدكتور محمد القاسمي، من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- دراسات في مؤلفات المبرِّد: الكامل (الأدب): وترأسها الدكتور محمد الدروبي، عميد كلية الآداب، جامعة آل البيت.
- دراسات في مؤلفات المبرِّد: المقتضب: وترأسها الدكتور محسن الكندي، مدير الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس.
- جهود المبرِّد في الدرس الصوتي والقراءات القرآنية: وترأسها الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- شخصية المبرِّد الفكرية والموسوعية:برئاسة الدكتور عليان الجلودي، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.
- المبرِّد في آثار الدارسين: وترأسها الدكتور عبد الرحمن الهويدي، من جامعة آل البيت.

تثنية (ذَاكَ: ذَانِك) وتثنية (ذَلِك: ذَانِّك)

عرض الرأي

قال أبو سعيد السِّيرافي: "قال أبو العبَّاس: الذي يقول في الواحد (ذَلِك)، فيدخل اللام للزيادة في البعد، يقول في التثنية: (ذانِّكَ) مشددة النون، والذي يقول: (ذاك) في الواحد، يقول في التثنية: ذانِك بالتخفيف"[(1)]. وقد ورد هذا الرأي في (المقتضب)، في باب المخاطبة، بقول المبرِّد: "فمن قَالَ في الرجل: (ذَاكَ)، قَالَ في الاثنين: (ذَانِك). و من قَالَ في الرجل: (ذَلِك)، قَالَ في الاثنين: (ذَانِّك) بتَشْديد النُّون؛ تُبدل من اللام نونا، وتُدغم إِحْدَى النونين في الأُخْرَى، كَمَا قَالَ عزَّ وَجلَّ:[(2)]{فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ}"[(3)].

مناقشة الرأي

يرى أبو العباس المبرِّد أن تثنية (ذَاكَ) تكون (ذَانِك)، وتثنية (ذَلِك) تكون (ذَانِّك)، ويعلل التشديد الحاصل في نون (ذَانِّك)، بأنَّه نتج بسبب دخول اللام قبل النون، فصارت (ذالنك)، ثم

(1) السِّيرافي، 2012م، ص61، ج1.
(2) سورة القصص، الآية32.
(3) المبرِّد، 1994م، ص275، ج3.

قلبت اللام نونًا، فصارت (ذاننك)، وأدغمت النون بالنون فأصبحت (ذانّك)، يقول أبو سعيد السِّيرافي: "أدخلنا اللام قبل النون، فصار (ذالنك)، ثم قلبنا اللام نونا، وأدغمناها في النون"[1]. وكذلك التشديد يمكن أنْ يكون عوضًا من الألف المحذُوفة من (ذَا)، يقول ابن جني: "وهو في (ذَانِّك)، عوض من لام (ذلك)، وقد يحتمل أن يكون عوضا من ألف(ذلك)"[2]؛ أي الألف التي حذفت من الأصل: (ذالك ذلك). تتكون (ذاك) من (ذا)، وكاف الخطاب، أمَّا (ذلك) فقد أضيف إليه اللام للبعد، وأدخلت النون في (ذَانِك)؛ لإفادة التثنية. وهي تستخدم للمذكر العاقل، وغير العاقل، أمَّا للمؤنث نقول (تَانِك)، والجمع لهما (أولئك)، يقول سيبويه: "وأمَّا الأسماء المبهمة، فنحو هذَا وهذِه، وهذانِ وهاتانِ، وهؤُلاءِ، وذلك وتِلْكَ، وذانِكَ وتانِكَ، و أُولئِكَ"[3].

ويرى الزمخشري في (المفصل) أنَّ (ذَانك) بتخفيف النون وتشديدها، مثنى (ذاك)، فالأصل (ذا) للمفرد، و(ذان) للمثنى، ثم دخلت كاف الخطاب، فصارت (ذاك)، ودخلت لام البعد مع الكاف، فصارت (ذلك)، يقول:" (ذا) للمذكر، ولمثنّاه (ذَانِ) في الرفع، و(ذَيْنِ) في النصب والجر ... ويلحق كاف الخطاب بأواخرها، فيقال: (ذاكَ) و(ذَانكَ)، بتخفيف النون وتشديدها... وفرق بين (ذا وذاك وذلك)، فقيل: الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد. وعن المبرِّد أنَّ (ذَانِّك) مشددة، تثنية (ذَلِكَ)"[4].

وقد أخذ ابن السراج عن المبرِّد قوله في أصل (ذانِّك)، يقول: "فإن سألت رجلا عن رجلينِ، قلت: كيف ذانكَ الرجلانِ؟ ومن قال في الرجلِ: (ذَلِكَ)، قال في الاثنينِ: (ذَانِّكَ) بتشديد النون، أبدلوا من اللام نونًا، وأدغمت إحدى النونين في الأخرى"[5].

وقد ذهب الزجاج في كتابه (معاني القرآن)، إلى أنَّ (ذانِك) تثنية (ذَاكَ)، و(ذانِّك) تثنية (ذلك)، يقول: " فَـ(ذَانِّكَ) تثنيةُ (ذَلِكَ)، و(ذَانِك) تثنية (ذَاكَ)، جعل بدل اللام في ذلك، تشديد النُونِ في (ذَانِكَ)"[6].

الترجيح

اجتمع القُرَّاء على تخفيف النون في (ذانِك)، كما يقول الفرَّاء: "وقوله: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ}[7] اجتمع القراء عَلَى تخفيف النون من (ذَانِكَ)، وكثير من العرب يقول: (فذانّك)"[8].

(1) السِّيرافي، 2012م، ص62، ج1.
(2) ابن جني، 1992م، ص85.
(3) سيبويه، 1988م، ص5، ج2.
(4) الزمخشري،1993م ، ص 180-181.
(5) ابن السراج، 1996م، ص128، ج2.
(6) الزجاج، 1988م، ص143، ج4.
(7) سورة القصص، الآية32.
(8) الفرَّاء، 1983م، ص306، ج2.

ومعنى ذلك أنَّ تشديد النون في اسم الإشارة (ذَانِّكَ) من لغات العرب، وهو قراءة سبعية، قرأ بها عبد الله بن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وغيرهما، يقول صاحب (غيث النفع): "(فَذانِكَ)، قرأ المكي والبصري بتشديد النون، فيصير من قبيل المد اللازم، والباقون بالتخفيف"(1).

وعلى ذلك فإنَّ رواية التشديد واردة تثبتها القراءة السبعية، والقراءات السبعة متواترة عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا مجال لردها، والتفسير الذي قدمه المبرِّد، وغيره من النحاة، لتشديد النون عند تثنية (ذلك)، بسبب دخول اللام قبل نون التثنية، فصارت (ذالنك)، ثم قلب اللام نونًا، فصارت (ذاننك)، ثم أدغمت النون بالنون فأصبحت (ذَانِّك)، ليس بالقوي؛ لأنّ إدغام اللام بالنون ضعيف؛ فالنون ذات صفة أنفية، واللام ليست كذلك، وزيادة على هذا فإنَّ اللام ذات مخرج جانبي، والنون تخلو من هذا المخرج(2). مع أنَّ القياس إدغام الأول في الثاني؛ لأن الثاني هو المتحرك، وذلك نحو: (مدّكر)، فالأصل فيها (مُذْتَكِر)، ثم قلبت التاء إلى دال، فأصبحت (مُذْدَكر)، فقلبت الذال إلى دال، وأدغمت بالدال الثانية فأصبحت (مدّكر)، وقد ذهب لذلك أبو سعيد السِّيرافي بقوله: "وهذا نظير (مدّكر) بالدال غير المعجمة، وهو القياس؛ لأنَّ حكم الحرف الأول أن يكون هو المدغم في الثاني؛ لأنَّ الثاني هو المتحرك الظاهر. إلا أنَّ إدغام اللام في النون، ليس بذاك القوى، كإدغام الذال في الدال"(3). والرَّاجح أنَّ التشديد منبعه أن (ذَانِّكَ) يتكون في الأصل من (ذَا)، وفي حالة التثنية نضيف الألف والنون، فيصبح الاسم (ذاان)، فتحذف الألف لاجتماع الساكنين، فتنتج (ذان) بإضافة الألف والنون للتثنية، وذلك بحذف ألف (ذا)، وثبوت ألف التثنية؛ والذي يثبت أن الألف الموجودة ألف التثنية؛ أنَّها تقلب ياء في حالة الجر والنصب، وعلى ذلك فإنَّ اسم الإشارة (ذانّك)، مكون من حرف واحد، ألا وهو (الذال)، في حين أنَّ الألف والنون للتثنية، والكاف للخطاب، وهكذا يكون اسم الإشارة حرفًا واحدًا، وأما اللام فقد زيدت على المفرد (ذلك)؛ لإفادة البعد، فإذا كانت التثنية على الأصل (ذا)، فإنَّها تكون كما ذكرنا (ذاان)، فإنْ أضفنا كاف الخطاب قلنا: (ذانِك)، وعلى ذلك فالتشديد (ذانِّك)؛ من باب عدم ترك الاسم حرفًا واحدًا.

وقد أشار إلى ذلك الجوهري في (الصحاح)، بقوله: "وإنَّما شدَّدوا تأكيدًا وتكثيرًا للاسم؛ لأنَّه بقى على حرف واحد، كما أدخلوا اللام على ذلك، وإنَّما يفعلون مثل هذا في الأسماء المبهمة لنقصانها"(4). ومعنى ذلك أنَّ التشديد في كلمة (ذانِّك)، ناتج لتكثير الاسم، حتى لا يبقى حرفًا واحدًا، إنْ فصلنا (كاف) الخطاب، وعلامة التثنية عن (ذ).

---

(1) المالكي، 2004م، ص 454.
(2) إبراهيم أنيس،-195، ص56، ص58.
(3) السِّيرافي، 2012م، ص62، ج1.
(4) الجوهري، 1987م، ص2550، ج6.

المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكرت، ثمَّ تنادى فتكون معارف بالنداء

عرض الرأي

قال أبو سعيد السِّيرافي: "فإنْ قال قائلٌ: أمَّا (رَجُل) وسائر المنكورات، فقد علمنا أنَّه يصير معرفة بالنداء إذا قصد قصده، فما الدليل على بناء (زيد)، وسائر المعارف المفردة قبل النداء؟ قيل له: المعارف المفردة كلها إذا نوديت نكرت، ثم تنادى فتكون معارف بالنداء، فهذا قول أبي العباس محمد بن يزيد"[(1)].

وقد أشار المبرِّد إلى الرأي السابق في كتابه (المقتضب)، في غير موضع، من ذلك قوله: "و(زيد) وما أشبهه في حال النداء، معرفة بالإشارة، مُنْتَقل عنه ما كان قبلَ ذلك فيه من التعريف. ألا ترى أنَّك تقول - إذا أردت المعرفة -: (يا رجلُ أقبل). فإنَّما تقديره: (يا أيُّها الرجلُ أقبل)، وليس على معنى معهود، ولكن حدثت فيه إشارة النداء، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف، والمبهمة مِثْلُ: هذا وذاك وهذه"[(2)].

وجاء عنه أيضًا قوله: "واعلم أنَّ الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام؛ لأنَّك إذا ناديته، فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف؛ فمن ثم لا تقول: (يا الرجل تَعالَ) "[(3)]. وكذلك نجد تأكيدًا لهذا الرأي في كتابه (الكامل في اللغة)، بقوله: "ويقال في النداء للئيم: (يا لكع)، وللأنثى: (يا لكاع)؛ لأنَّه موضع معرفة، كما يقال: يا فسق ويا خبث، فإنْ لم تردْ أن تعدله عن جهته، قلت للرجل: يا ألكع، وللأنثى يا لكعاء، وهذا موضع لا تقع فيه النكرة"[(4)].

مناقشة الرأي

يرى المبرِّد أنَّ أداة النداء تسد مسد (أل) التعريف، لذا لا يجوز أنْ تدخل أدوات النداء على (أل) التعريف؛ وذلك أنَّ أداة النداء هي التي تكسب المنادى التعريف؛ لأنَّ هذا موضع لا تقع فيه النكرة، وقبل البدء بذكر من وافقه ومن عارضه في ذلك، لا بدَّ أنْ نبين المقصود بالاسم المعرفة، والاسم النكرة، يقول أبو البقاء العكبري:" المعرفة في الأصل مصدر كـ(العرفان)، ولذلك تقول: (رجل ذو معرفة)، ثمَّ نُقِلَ فَجُعِل وصفًا للاسم الدالّ على الشيء المخصوص؛ لأنَّه يعرف به، وهو يدلّ عليه. وأمَّا النكرة، فمصدر نكرت الشيء نكرة ونكرًا، إذا جهلته، ثمّ وصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئًا بعينه "[(5)].

---

(1) السِّيرافي، أبو سعيد، 2012م، ص 84، ج1.
(2) المبرِّد، 1994م، ص205-206، ج4.
(3) المصدر نفسه، ص239، ج4.
(4) المبرِّد، 1997م، ص 208، ج1.
(5) العكبري، 1995م، ص 471، ج1.

ويتفق الجرجانيّ مع المبرِّد على أنَّ الاسم المعرفة تنتزع منه العلمية، إذا صار اسمًا منادى، ثم يرد إليه التعريف بفعل أداة النداء، يقول في (المقتصد): "فإذا تقرَّر أنّ الضمّ، وإدخال (يا) من أسباب التعريف، وجب أن يكون (زيدٌ) في قولك: (يا زيدُ) قد انتزع منه معنى العلمية، فجعل شائعا في أمةٍ، نحو قولك: (واحدٌ من الزَّيْدينَ)، ثم عرف بالنداء فقيل: (يا زيدُ)، كما يقال: (يا رجلُ)"[1].

ومعنى ما سبق أنَّ دخول أداة النداء يحقق التعريف للنكرة، ويحقق التعريف للمعرفة بعد نزع معنى العلمية، فأل التعريف تفيد التعريف، في حين أداة النداء تفيد التخصيص، فعند قولنا: (يا رجلُ)، نكون قد خصصنا الرجل بالخطاب من بين جنسه، يقول أبو علي الفارسي: "والمعرفة في غير النداء نحو: زيد، والنكرة نحو: رجل، يستويان في التعريف، إذا ضمًّا كقولك:

(يا زيد)، و(يا رجلُ)، وسبب التعريف في (رجل)، أنَّك أقبلت على واحد من الجنس، وخصصته بالنداء، فجرى مجرى أنْ تقول: (يا الرجل)"[2].

وقد دافع ابن يعيش في (شرح المفصل) عن رأي المبرِّد، فالقول عنده ما قاله أبو العباس، يقول: "فإنْ قيل: هل التعريف الذي في (يا زيدُ)، و(يا حكمُ) في النداء، تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء، أم تعريف حدثَ فيه غيرُ تعريف العلمية؟ فالجواب أنَّ المعارف كلها إذا نوديت تنكرت، ثم تكون معارف بالنداء.هذا قول أبي العباس المبرِّد... والقول ما قاله أبو العباس"[3]. وقد ذكر أبو البركات الأنباري، حُجة البصريين في مسألة القول في نداء الاسم المحلى بأل، والتي تدل على أنَّ المعارف تفقد تعريفها عندما تنادى، وثم تكسب التعريف بالنداء، يقول: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان؛ ... وذلك لأنَّ تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية"[4].

ومن أبرز من عارض المبرِّد في هذا الرأي ابنُ السراج، فقد أنكر رأيه وعدّه فاسدًا، ومنطلقه في ذلك أنَّ هناك أسماء لا تَعْرفُ أحدًا له مثل هذا الاسم، نحو لفظ: (الفرزدق)، فهو لا يلتبس بغيره، وعلى ذلك لا يكون معرفة بالنداء فقط، ولا يكون نكرة، يقول: "فأمَّا: (يا زيدُ)، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه, ويحيل قول من قال: إنَّه معرفة بالنداء فقط، أنَّك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكًا، كما تقول: يا فرزدق أقبل"[5]. وإذا نصب الاسم بعد أداة النداء نحو قولنا: (يا رجلا أقبل)، بقي الاسم على نكرته؛ لأنّه لم يقصد به رجلا بعينه[6].

---

(1) الجرجاني، 1982م، ص756، ج2.
(2) الفارسي، 1969م، ص227، ج1.
(3) ابن يعيش، 2001م، ص319-320، ج1.
(4) الأنباري، 1961م، ص337-338، ج1.
(5) ابن السراج، 1996م، ص330، ج1.
(6) انظر: المصدر نفسه، ص331، ج1.

وما ذكره ابن السراج -وهو مذهب أبي سعيد السِّيرافي- ضعيف لا قوة فيه؛ لسبب ساطع، مفاده أنَّه لا يمكن لأحد أنْ يلمَّ بأسماء البشرية.

وذهب لذلك ابن جني، بقوله: "والمعرفة أيضًا على ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، ثم نودي فبقي على تعريفه، نحو: (يا زيد)، و(يا عمرو)، والثاني: ما كان نكرة ثم نودي، فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد، نحو: (يا رجلُ)، وكلا الضربين مبني على الضم"[1]. وجاء في (شرح الصَّبَّان) أنَّ المعرف، يبقى على تعريفه، وإنَّما يزداد بالنداء وضوحًا، يقول أبو العرفان: "أمّا المنكر غير المقصود نداؤه بعينه، فهو باق على تنكيره، وأمّا المعرف قبل النداء، فالصحيح بقاؤه على تعريفه، وإنَّما زاده النداء وضوحًا"[2].

الترجيح

ردَّ أبو سعيد السِّيرافي ما جاء به أبو بكر ابن السراج، من رفضه لرأي المبرِّد، ويفسر ردّه هذا بأنَّ ما جاء به غير لازم من جهات، يقول: "والقول عندي ما قاله أبو العبَّاس، وما أدخله عليه أبو بكر غير لازم من جهات، إحداهن: أنّهم لم يختلفوا أنَّ الاسم العلم يجوز إضافته، ومتى أضيف تعرف بالإضافة، وغير جائز أنْ يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونُكِّر، كقولك: قام زيدكم، وقعد زيدكم، وأشباه ذلك. والأخرى أنَّ هذه الأسماء المفردة التي لا إشكال لها فيما نعلم، غير جائز أنْ يجعل ذلك قضية لازمة لا إشكال لها؛ لأنَّه ليس لعاقل أنْ يقول: ليس في العالم من اسمه (الفرزدق)، أو لم يكن في العالم من اسمه الفرزدق سوى رجل واحد"[3].

والكلام واضح، مفاده أنَّ الاسم المعرف بالعلمية، قد ينزع منه التعريف إذا أضيف؛ لأنَّ الإضافة لا تدخل إلا النكرة، وذلك كما في قولنا: (زيدكم). وعلى ذلك ليس من الغريب أنْ نقول: إن أداة النداء تنكر الاسم، وتُعدُّه للتعريف بها، والوجه الثاني كما سبق وأشرنا لا يمكن الإحاطة بأسماء البشر، فلا نستطيع أنْ نقول: إنَّ اسمًا معينًا معرفة لا ينكر؛ لأنَّه لا شبيه مثله موجود، وكذلك كلمة (الفرزدق) معرفة بأل التعريف، فإذا نوديت نكرت بحذف أل التعريف، وعرفت بالنداء. وتبع ابنُ يعيش السِّيرافي فيما قال، مدافعًا عن رأي المبرِّد، يقول: "وقد خالفه أبو بكر ابن السراج، أيْ: خلاف الصواب، وزعم أنَّ قول أبي العباس فاسدٌ، قال: وذلك أنَّه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره، نحو: (فرزدق)، وزعم أنَّ معنى تنكير اللفظ، أنْ تجعله من أمةٍ، كل واحد منهم له مثل اسمه. والقول ما قاله أبو العباس، وما أورده أبو بكر فغير لازم، لأنَّه ليس ممتنعًا أنْ يسمي الرجل ابنه، أو عبده الساعة فرزدقًا، فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد. ونظير ذلك أنَّ الشمس والقمر مِنْ أسماء الأجناس، فتعرّفهما بالألف واللام، وإذا

(1) ابن جني، 1972م، ص 106.
(2) الصَّبَّان، 1997م، ص 159، ج1.
(3) السِّيرافي، 2012م، ص 85، ج1.

نزعناهما منهما، صارا نكرتين، وإنْ لم يكن لهما شريك في الوجود، فإنَّما ذلك بالاستعداد؛ لأنّه ليس مستحيلا أنْ يخلق الله مثلهما"[1].

ويصطدم كلام المبرِّد بكلمات تنادى ولا تسقط منها أل التعريف، نحو: (يا الله) فمع أن أداة النداء دخلت، إلا أنَّ أداة التعريف لم تحذف، كما أن رأي المبرِّد ضعّف من قبل أنَّ الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة معارف، ولا تنكر عند دخول أل التعريف، يقول الرضي الأستراباذي: "وقال المبرِّد، في الأعلام، إنَّها تنكر ثم تعرف بحرف النداء، ولا يتم ما قال في: يا الله، ويا عبد الله"[2]. وينقل لنا الرضي رأي المازني بأسماء الإشارة عندما تنادى، يقول: "وقال المازني، في اسم الإشارة: ينكر ثم يجبر بحرف النداء"[3].

والراجح أنَّ ما جاء به المبرِّد من أنَّ الاسم المعرف (بأل) ينكر إذا نودي، ثم يعرف بالنداء، هو الصواب؛ لأنَّ أداة النداء أشد تعريفا من أل التعريف؛ لأنَّها خطاب موجه مقصود مخصص لاسم معلوم، والرَّد على مذهب الكوفيين ومن تبعهم بجواز نداء الاسم المعرف، بأل التعريف[4] أنّ عدم سقوط (أل) التعريف مع النداء قليل لا يقاس عليه، بل ويعد في الشعر من الضرورة، يقول السيوطي: "ولا ينادى المعرف بـ (أل) فلا يقال: يا الرجل إلا في الضرورة؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين أداتي التعريف. وجوّزه الكوفيون في الاختيار. ومن وروده في الشعر قوله:

(فيا الْغُلامانِ اللّذانِ فَرّا)"[5]. [بحر الرجز]

وقد منع ذلك أيضًا ابن عقيل، بقوله: "لا يجوز الجمع بين حرف النداء، وأل في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله:

فيا الْغُلامانِ اللّذانِ فَرَّا..." [6].

أمَّا الردّ على من احتج بدخول (أل) التعريف على اسم الجلالة، فهو أنَّ (أل) هنا ليست للتعريف؛ لأنّ الله واحد لا شريك له، فهو لا يتعدد فيحتاج إلى تعريف، وقيل إنّ (أل) عوض عن الهمزة المحذوفة؛ لأنَّ الأصل (إله)، والرأي الثالث كثرة ورود كلمة (الله) بأل التعريف، جعلها ملازمة لها حتى في النداء، وهذا ما ذكره العكبري، بقوله: "وأمَّا اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثة أوجه: أحدُها: أنَّ الألف واللام فيه لغير التعريف؛ لأنّه سبحانه واحدٌ لا يتعدَّد فيحتاج إلى التعيين، ودخول (يا) عليه للخطاب. والثاني: أنَّ الألف واللام عوض من همزة (إله)، وذلك أنَّ الأصل فيه (الإله) فحذفت الهمزة حذفًا عند قوم، وعند آخرين ألقيت حركتها على (اللام)، ثمَّ

(1) ابن يعيش، 2001م، ص320، ج1.
(2) الأستراباذي، 1996م، ص374، ج1.
(3) المصدر نفسه، ص374، ج1.
(4) انظر (الأنباري، 1961م، ص335، ج1.
(5) السيوطي، 1998م، ص36، ج2). البيت من الرّجز، قائله مجهول، عجزه: (إياكما أن تُكسِبانَا شَرَّا). وانظر (ابن السراج، 1996م، ص 373، ج1.
(6) ابن عقيل، 1980م، ص264، ج3.

أدغمت إحداهما في الأخرى فنابت اللام عن الهمزة، فاجتمعت مع (يا) من هذا الوجه. والثالث: أنَّه كثر استعمالهم هذه الكلمة؛ فخفَّ عليهم إدخال (يا) عليها"[1].

أمَّا تنكير الأعلام إذا نوديت، ثم تعريفها بالنداء، فهو من باب أنْ المعرف لا يعرف، والأمر في هذا على ما ذهب إليه الصَّبَّان، وهو أنَّ النداء زاده وضوحًا عبر تخصيص العلم في جنسه.

وأمَّا أسماء الإشارة، فهي معارف مبهمة ومبنية، قبل النداء وبعده، فما الدليل على تنكيرها، ثم تعريفها ؟ بل الأمر كما سبق لا يتعدى الزيادة في الوضوح؛ ولكن الذي دفع المبرِّد لما قال أنَّه قاس حذف (أل) على كل الباب. ويعجبني ما قاله عباس حسن، من أنَّ هذا الكلام لا خلاف فيه؛ من حيث إنَّ المعارف قبل النداء، وبعد النداء تبقى معارفَ، فلا جدوى من التنكير، ثم التعريف إنْ وجد، وهذا ما يفهم من قوله: "العلم المفرد إذا نودي، وجب بناؤه على الضمة؛ وأنَّه بعد النداء معرفة لاشك في تعرفه، علم لا خلاف في علميته. ولا يعنينا بعد هذا أنْ يكون تعرفه، وعلميته، هما السابقان على النداء، أو مجلوبان بعد النداء، مجددان بسببه؛ لأنَّه في الحالتين علم"[2].

(الكَاف) اسم بمنزلة (مثل)

عرض الرأي

قال أبو سعيد السِّيرافي: "قول الأعشى: [3]

هل تنتهون ولن يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ   كَالطَّعْنِ يذهبُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ   [البحر البسيط]

في هذا البيت قولان: أحدهما أن يكون تقديره؛ ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطعن. والقول الثاني: أن تكون الكاف اسمًا بمنزلة: (مثل)، وتكون هي الفاعلة لينهى، وهذا أجود القولين، وهو قول المبرِّد. وإنَّما صار أجود القولين من قِبَل أنّه لا بُدّ لينهى من فاعل، ولا يصلح أن يكون فاعله محذوفا؛ لأنَّ الفعل لا يصلح إلا بفاعل"[4]. كما أنَّ هذا التوجيه يغنينا عن التقدير.

ونجد هذا الرأي في (المقتضب)، حيث يقول المبرِّد في توجيه (كَالطَّعْنِ)، الواردة في البيت السابق: "فالكاف هَا هُنَا في معنى (مثل)، إنَّمَا أَرادَ: شَيء مثل الطعن"[5].

مناقشة الرأي

يرى المبرِّد أنّ (الكاف) معناها معنى (مثل)، وهذا توجيهه للكاف في قول الشاعر (كَالطَّعْنِ)، فالكاف اسم بمعنى مثل، في محل رفع فاعل (لينتهي)، وهو مضاف، و(الطعن)

---

(1) العكبري،1995م ، ص336، ج1.
(2) عباس، حسن، 1966م، ص11، ج4.
(3) ديوان الأَعْشَى الكبير، 1950م، ص63.
(4) السِّيرافي، 2012، ص 91، ج1.
(5) المبرِّد، 1994م، ص 141، ج4.

مجرورة بالإضافة. وهذا القول خلاف لما جاء به سيبويه، إذ يرى أنَّ ذلك لا يكون إلا ضرورة، يقول: "إلاّ أنَّ ناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر، جعلوها بمنزلة (مِثْلٍ). قال الراجز، وهو حُمَيْدٌ الأرقطُ:

(فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ).

وقال خِطامٌ المُجاشِعي:

(وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْـفَيْنْ)"[1].

فالكاف في (كَعَصْفٍ) اسم بمعنى (مثل)؛ لأنّه أضاف (مثل) إلى الكاف، وفي (كَكَمَا) يقصد: كمثل ما. ويقصد؛ كمثل القدر فوق الأثافي.

وعلى ذلك سار ابن السراج في (الأصول)، يقول: "وقد جاءت في الشعر واقعةً موقع (مثل) موضوعةً موضعها، قال الشاعر: (وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْن). أراد كمثل ما.

وقال الآخر:

(فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ).

فإضافته (مثل) إلى الكاف يدل على أنّه قدَّرها اسمًا، وهذا إنَّما جاءَ على ضرورة الشاعر"[2].

ومقصده أنَّ الكاف اسم؛ لأنَّ (مثل) أضيفت إليها الكاف؛ والمضاف إليه لا يكون حرفًا بل اسمًا، وقد ردَّ ذلك ابن جني، فهو يرى أنَّ الكاف في (كَعَصْفٍ) زائدة لا غير، وهي حرف جر؛ لأنَّ الزائد لا يكون إلا حرفًا، يقول: "فإنْ قال قائل: بماذا جُرَّ (عَصْف)، أبالكاف التي تجاوره، أم بإضافة (مثل) إليه، على أنَّه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه، فالجواب أنَّ العصف في البيت لا يجوز أنْ يكونَ مجرورًا إلا بالكاف، وإنْ كانت زائدة؛ يدلك على ذلك أنَّ الكاف في كلِّ موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارة، كما أنَّ (مِن)، وجميع حروف الجر، في أيِّ موضع وقعن زوائدَ، فلا بدَّ مِنْ أنْ يجررن ما بعدهن كقولك: (ما جاءني من أحدٍ)"[3].

والسؤال هنا إنْ كانت (الكاف) حرفًا، فلماذا أضفت مِثْلا ؟ وما الذي جررت به ؟. يجيب عن هذا التساؤل ابن جني، وذلك أنَّ مِثْلا لم تضفْ باللفظ، ولكنها أضيفت بالمعنى، والذي جر (العصف) الكاف، وبقيت (مثل) غير جارة، ولا مضافة في اللفظ، وهذا أسوغ من أنْ نقول: إنَّ حرف الجر غير عامل؛ لأنَّنَا نجد أسماء تلازم الإضافة، ولكنها لم تجرَّ مضافًا، نحو قولنا: (جئت قبلُ وبعدُ). والتقدير: قبل كذا وبعد كذا [4]. وهذا القول أرجح مما جاء به ابن السراج.

---

(1) سيبويه، 1988م، ص408، ج1.
(2) ابن السراج، 1996م، ص438_439، ج1.
(3) ابن جني، 1985م، ص 296، ج1.
(4) انظر (ابن جني، 1985م، ص297، ج1.

ولحرف الجرّ (الكاف) غير معنى؛ فيكون للتشبيه نحو قولنا: (زيد كالأسد)؛ وهي هنا للتشبيه لأنَّ زيدًا ليس أسدًا. كما يكون حرف الجر للتعليل، نحو قوله تعالى: {فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}(1).؛ أيْ: اشكروه لأنَّه هداكم. وتأخذ الكاف معنى حرف الجر(على) كما في قولنا: (أحبُ الأَقِطَ كما هو)؛ أيْ: على ما هو عليه. وتكون الكاف حرف جر زائدًا، نحو قوله تعالى:"{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}(2). والتقدير: ليس مثله شيء. وتكون اسمًا كما جاء عن المبرِّد. يقول الغلاييني: "الكافُ لها أربعةُ معانٍ: التشبيهُ، وهو الأصلُ فيها، نحو (عليٌّ كالأسد). التّعليلُ، كقوله تعالى:{واذكرُوهُ كما هداكم}، أيْ: لهدايته إيَّاكم...، معنى (على) نحو: (كُنْ كما أنتَ)؛ أيْ: كُن ثابتًا على ما أنت عليه. التّوكيدُ، وهي الزائدةُ في الإعراب؛ كقولهِ تعالى: {ليس كمِثْلهِ شيءٌ}"(3).

ويرى ابن عقيل أنَّ استعمال الكاف اسمًا بمعنى (مثل) قليل، وفي ذلك يقول: "استعمال الكاف اسما قليلا، كقوله:

أتنتهون ولن يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يذهبُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ [البحر البسيط]

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه ينهى، والتقدير: (ولنْ يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ مثلُ الطعن)"(4).

وممن رفض ما جاء به المبرِّد، الرضي الأستراباذي، فعنده الكاف في قول الشاعر (كالطعن) حرف جر، وفاعل (ينهى) محذوف، يقول في ذلك: "حرف جر وقد حُذِفَ الفاعل، وأقيم الجار مقامه؛ فلا يصح الاستدلال بالبيت على أنَّ (الكاف) اسمٌ"(5). كما يرى الرضي أيضًا أنَّ الكاف في قول الشاعر: (مِثْلَ كَعَصْفٍ)، حرف جر غير زائد؛ لأنَّ (مثل) أضيفت إلى اسم محذوف، فسره الموجود، فالكلام على النحو التالي: (مثل عصفٍ كعصفٍ)، يقول: "ويجوز أنْ يكونَ (مثل) مضافًا إلى مقدّر مدلول عليه بعصف الظاهر، كما قلنَا في: (يا تيم تيم عديّ)، فعلى هذا، لا تكون الكاف زائدة، فكأنَّه قال: مثل عصفٍ، كعصفٍ، وكذا الكلام في: (ككما)"(6). في قوله: (وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْن). والرَّاجح ما جاء به ابن جني؛ لأنَّه أخذ بالظاهر، ولم يقدر كما فعل الرضي، والأولى الأخذ بالظاهر.

الترجيح

استدل النحاة على أنَّ (الكاف) حرف؛ لأنَّه يأتي حرفًا واحدًا معتمدًا على الاسم لبيان معناه، وضعفه في أداء المعنى وحده، يثبت أنَّه حرف من حروف المعاني، وليس اسمًا، ولكنّ الأسماء

(1) سورة البقرة، الآية 198.
(2) سورة الشورى، الآية11.
(3) الغلاييني، 1993م، ص 181،ج3.
(4) ابن عقيل، 1980م، ص27-28، ج3.
(5) الأستراباذي، 1996م، ص269، ج4.
(6) المصدر نفسه، ص 325، ج4.

تعرف بمعانيها، لذلك تكون (ما) مثلا حرفًا، وتارة تكون اسمًا، بناء على معناها، وموقعها في التركيب أو الجملة، ونقيس عليها (الكاف)، فهي حرف جرّ يفيد التشبيه إذا قصدنا أخذ الجزء المشابه، فنحن عندما نقول: (زيد كالأسد)، لا نقصد أنَّه مثله تمامًا بكل صفاته، بل نشير بقولنا إلى اتصاف زيدٍ بصفة اشتهر بها الأسد، وهي اسم بمعنى (مثل) إذا أردنا المطابقة، نحو قولنا: (الصورة كالصورة)؛ أيْ: مثل الصورة. وإذا احتاجت الجملة لأحد عناصرها كما في الشاهد الذي ذكره السِّيرافي، فالجملة احتاجت إلى فاعل، وكان الأولى أنْ يكون الفاعل موجودًا لا محذوفًا، كانت (الكاف) في محل رفع فاعل للفعل (ينهى)؛ كما أنَّ الكاف هنا بمعنى (مثل)، كما في قوله تعالى: {أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا}[(1)].

يقول ابن السراج نقلا عن أبي العبَّاس: "الكاف معناها معنى (مثل)، فبذلك حكم أنَّها اسم؛ لأنّ الأسماء إنّما عرفت بمعانيها، وأنت إذا قلت: (زيد كعمروٍ)، أو(زيد مثل عمروٍ)، فالمعنى واحد"[(2)].

ومذهب أبي علي الفارسي جواز كون (الكاف) حرفًا و اسمًا، ولكنه يرى أنَّ الحرفية هنا غلبت على الاسمية، يقول "الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية، كما كانت أغلب على (الكاف)، و(التاء) من الاسمية"[(3)].

وقد ذهب كثير من النحاة إلى جواز أنْ تكون (الكاف) اسمًا أو حرفًا، وتفرد ابن مضاء بقوله إن الكاف اسم دائمًا، يقول المرادي: "ومذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين، أنَّه يجوز أن تكون حرفًا واسمًا، في الاختيار. فإذا قلت: (زيد كالأسد)، احتمل الآمرين. وشذَّ أبو جعفر بن مضاء [(4)]، فقال: إنَّ الكاف اسم أبدًا؛ لأنَّها بمعنى (مثل)"[(5)].

وقد رفض ابن هشام كونها اسمًا، وحجته في ذلك، أنَّنا لا نستطيع إدخال حرف الجر عليها كما في قولنا: (مررت بكالأسد)، قاصدين: (مررت بزيد مثل الأسد)، رادًا بذلك على الأخفش، وأبي علي الفارسي، يقول: "وقال كثير؛ منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوَّزوا في نحو: (زيد كالأسد)، أنْ تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضًا بالإضافة ... ولو كانَ كَما زعموا لسمع في الكلام مثل: (مررت بكالأسد)"[(6)]. وقد بين الوجه في ذلك، فالكاف قد تكون حرفًا كما في قولهم: (زيدٌ كالأسد)، وقد تكون اسما بمعنى (مثل) كما في قولهم: (زيدٌ كأخي).

---

(1) سورة آل عمران، الآية 49.
(2) ابن السراج، 1996م، ص439، ج1.
(3) الفارسي، 1990م، ص39، ج1.
(4) انظر، ابن فرحون، 1996م، ص116.
(5) المرادي، 1992م، ص79.
(6) ابن هشام الأنصاري، 1985م، ص239.

منع جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة

عرض الرأي

قال أبو سعيد السِّيرافي: "حذف الضمّة والكسرة في الإعراب كقولهم: (قام الرَّجُلْ إليك)، (وذهبت جاريَتْكَ)، و(أنا أذْهَبْ إليه). وكان سيبويه يجيز هذا، وأنشد فيه أبياتا، وأنشد غيره أيضًا ممن يوافقه على هذا الرأي؛ فممّا أنشد سيبويه في ذلك قول امرئ القيس:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنْ اللهِ ولا واغِلِ [1] [البحر السَّريع]

فسكن الباء من (أَشْرَبْ)، والوجه أنْ يقول: (أَشْرَبُ) بالرفع...وكان أبو العبَّاس محمد بن يزيد والزجاج ينكران هذا ... وينشدان بعض ما أنشدْنَا، على خلاف الرِّواية التي ذكرنا؛ فأمَّا بيت امرئ القيس فأنشداه: (فالْيَوْمَ أسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ)، و(فالْيَوْمَ فاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ)"[2].

مناقشة الرأي

أجازَ سيبويه حذف ضمّة الإعراب في الشعر تشبيهًا بحذف الضمة في (عَضُدٍ-عَضْد)، وحذف كسرة الإعراب في الشعر تشبيها بحذف الكسرة في (فَخِذ-فَخْذ)، يقول: "وقد يجوز أنْ يسكِّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشِّعر، شبهَّوا ذلك بكسرة (فَخِذٍ) حيث حذفوا فقالوا: (فَخْذٌ)، وبضَّمةِ (عَضُدٍ) حيث حذفوا فقالوا: (عَضْد)؛ لأنَّ الرّفعة ضمةٌ، والجّرة كسرةٌ، قال الشاعر: رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ [3] [البحر السَّريع]

وممَّا يُسكن في الشعر، وهو بمنزلة الجرّة، إلاَّ أنّ من قال: (فَخِذ) لم يُسكِّن ذلك، قال الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قومِ بالدَّوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ [4] [بحر الرجز]

ولم يجئ هذا في النصب، لأنّ الذين يقولون: كَبْدٌ وفخْذٌ لا يقولون في جَمَلٍ: جَمْلٌ"[5].

والشاهد في البيتين السابقين تسكين النون في (هَنْكِ)، وهو حرف الإعراب وحقه الرفع، وتسكين الباء في (صاحِبْ)، وهو حرف الإعراب، وحقه الرفع أو الجر، أمَّا المنع في تسكين

(1) ديوان امرئ القيس، 2004م، ص 141. وانظر: الأخفش، 1990م، ص89، ج1. والزّجّاج، 1988م، ص 275، ج4. وابن السراج، 1996م، ص364، ج2. وابن عصفور، 1980م، ص 94.
(2) السِّيرافي، 2012م، ص221-222، ج1. وانظر: الزّجّاج، 1988م، ص136، ج1.
(3) البيت للأُقَيْشِر الأسديّ، انظر: ديوان الأُقَيْشِر الأسدِيّ، 1997م، ص78. والسِّيرافي، يوسف، 1974م، ص337، ج2). وابن جني، 1956م، ص74، ج1.
(4) نسبه يوسف بن أبي سعيد السِّيرافي لأبي نُخَيْلَة (ت نحو145هـ)، انظر: السِّيرافي، يوسف، 1974م، ص341، ج2. والفرَّاء، 1983م، ص12، ج2. والنَّحَّاس، 1421هـ، ص256، ج3. والبغدادي، 1997م، ص354، ج8.
(5) سيبويه، 1988م، ص203-204، ج4.

حرف الإعراب المنصوب؛ فلأنَّنَا لا نقول في جَمَلٍ: جَمْلٌ؛ وذلك لاستخفافهم الفتحة، فلا تحتاج إلى تسهيل. يقول ابن جني:" واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلّ دليل - بفصلهم بين الفتحة وأختيها_ على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر"(1).

ولَمْ يجزْ سيبويه تسكين حركة الإعراب إلا في الضرورة الشعرية، يقول الزمخشري: "والإسكان الصريح لحن عند الخليل، وسيبويه، وحذاق البصريين؛ لأنَّ الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر"(2). وبذلك يمنع تسكين حركة الإعراب في النثر.

ويبين السيوطي في (همع الهوامع)، أنَّ النحاة على ثلاثة أقوال في حذف حركة الإعراب، كما ذكر لنا حجَّة المبرِّد في المنع، عبر تخريجه لشواهد سيبويه، يقول: "اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة، على أقوال: أحدها الجواز مطلقًا، وعليه ابن مالك، وقال: إنَّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، وخرج عليه قراءة: (3){وَبُعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ}[البقرة:228] بسكون التاء، (4) و{رُسُلْنَا} [المائدة:32] بسكون اللام، {فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ} [البقرة54]، {الْمَكْرُ السَّيِّئْ} [فاطر 43]،{وَمَا يُشْعِرْكُمْ} [الأنعام 109]، و{يَأْمُرْكُمْ} [البقرة 67]، بسكون أواخرها، وقول الشاعر: (وَقَدْ بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ)

وقوله: (فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُستَحْقِبٍ)

والثاني: المنع مطلقًا في الشّعر وغيره، وعليه المبرِّد، وقال: الرواية في البيتين: (وقد بدا ذاك) و(اليومَ أُسْقَى). والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبو حيّان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأنّ ذلك لغة تميم، كان حجّة على المذهبين" (5).

وعلى تخريج المبرِّد، فلا شاهد في البيتين السابقين. وفي ما نقلنا عن السِّيرافي عند عرضنا للرأي، فإنَّ الزجّاج متفق مع المبرِّد بمنع جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، يقول الزجّاج في ذلك: "وروي عن أبي عمرو بن العلاءِ، أنَّه قرأ {إلى بارِئْكمَ} بإسكان الهمز، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أنَّ الرواية الصحيحة ما روى سيبويه؛ فإنَّه أضبط لِمَا رَوَى عن أبي عمرو والإعْراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأنَّ حذف الكسرة في مثل هَذا، وحذف الضّم إنَّما يأتي باضطرار مِنَ الشعر، أنشد سيبويه وزعم أنَّه مما يجُوز في الشعر خاصة:

(إذا اعْوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قومِ) بإسكان الباء، وأنشد أيضًا:

---

(1) ابن جني، 1956م، ص75، ج1.
(2) الزمخشري، 1407 هـ، ص390، ج2.
(3) قراءة مسلمة بن محارب، انظر(الأندلسي، 1993م، ص199، ج2.
(4) {رُسُلْنَا}، و{يُشْعِرْكُمْ}، و{يَأْمُرْكُمْ} قراءة أبي عَمْرو ابن العَلاء، انظر (القرطبي، 1964م، ص 402، ج 1). و(ابن مالك، 1990م، ص97، ج4). و{بَارِئْكُمْ} أيضًا قراءة أبي عمرو، و{السَّيِّئْ} قراءة حمزة بن حبيب الكوفي انظر: الأندلسي، 1993م، ص365-366، ج1.
(5) السيوطي، 1998م، ص183-184-185، ج1). وانظر (ابن مالك،1990م، ص58، ج1). وانظر (الأندلسي، 1993م، ص366، ج1.

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْـمًا مِـنْ اللهِ ولا واغِـلِ

فـالكلام الصـحيح أنْ تقـول: (يـا صـاحبُ أقبـل)، أو(يـا صـاحبِ أقبـل)، ولا وجـه للإسكان، وكذلك (فـاليوم أشربُ)، يـا هذا"[1]. وقد وافق ابن السراج المبرِّد، ومنع جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة؛ لأنَّ الحركة علم للإعراب، وقد سمّاه إسكان الاستثقالِ، يقول: "وأمَّـا إسكان الاستثقالِ فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليومَ أشربْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثـمًا مِـنَ الله ولا وَاغِـلِ

كـان الأصـل: (أشـربُ)، فأسكن البـاءَ كمـا تسكن فـي (عَضُـد)، فتقـول: (عَضْـد) للاستثقال، فشـبه المنفصـل والإعـراب بمـا هـو مـن نفس الكلمـة, وهـذا عنـدي غيـر جـائز لـذهاب علـم الإعراب"[2].

وقد ردَّ جماعة من النحاة ما جاء به المبرِّد، وفي بعض الأحيان نرى الردَّ قاسيًا عليه، ومن ذلك ردّ ابن جني له، ووصفه ما جاء به بأنَّه ظلم وتحامل على سيبويه، بعيد كل البعد عن العدل؛ يقـول ابـن جنـي: "وعليـه مـا أنشـده مـن قولـه: (إذا اُعوجَجْنَ قلت صـاحبْ قوِّمِ)، واعتـراض أبـي العبَّاس في هذا الموضع إنَّما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السَّماع بالشهوة، مجردة من النَصَفة، ونفسَه ظلمَ لا من جعله خصمه. وهذا واضح"[3].

يبالغ ابن جنـي فـي انتصـاره لسيبويه علـى المبـرِّد، حتـى يصـل إلـى أنَّ خـلاف المبـرِّد لـيس خلافًا لسيبويه وحده، بل خلاف لكلام العرب، وهذا ما نجده في كتابـه (المحتسب)، بقولـه: "وأمَّـا اعترض أبي العبَّاس هُنا على الكتاب، فإنَّما هو على العرب لا علـى صـاحب الكتـاب؛ لأنَّـه حكـاه كمَا سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبـي العبَّـاس: إنَّمـا الروايـة: (فَـالْيَوْمَ فَاشـرَبْ)، فكأنَّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولـم تسمع مـا حكيت عنهم! وإذا بلـغ الأمـر هذا الحـد مـن السرف؛ فقد سقطت كلفة القول معه"[4]. ويتضح لنا من القول السابق أنَّ المبرِّد أنشد قـول امـرئ القيس: (فاليوم أشْرَبْ)، خلافًا لهذه الرواية، مرة: (اليومَ أُسْقَى)، فالفعل مرفوع بالضمة المقدرة، والثانيـة: (فَـالْيَوْمَ فَاشْـرَبْ)، فالفعـل للأمـر مبنـي علـى السكون، ومعنـى ذلـك أنَّ المبـرِّد يضـعف روايـة: (فاليوم أشْرَبْ).

يقول العكبري في ذلك:" فأجرى الوصل مجرى الوقف، والمبرِّد والزجَّاج ينكران ذلك، ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه؛ لشذوذها وضعف الرواية فيها"[5]. ويقصد تسكين حركة الإعراب.

وكـان الأخفش سعيد بـن مسعدة يـرجح الـروايتين : (اليـومَ أُسْـقَى)، و(فَـالْيَوْمَ فَاشْـرَبْ)، وهـو على ذلك يمنع جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة، يقول البغدادي: "قال أبو الحسن الأخفش

(1) الزّجّاج، 1988م، ص136، ج1.
(2) ابن السراج، 1996م، ص364-365، ج2.
(3) ابن جني، 1956م، ص75، ج1.
(4) ابن جني، 1994م، ص15، ج1.
(5) العكبري، 1995م، ص110، ج2.

... (فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ)، و(اليوم أسقى). وأمَّا رواية من روى: (فاليوم أشْرَبْ)، فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإنْ كانَ جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا"[1].

وممن ردَّ ما جاء به المبرِّد السمين الحلبيّ، وقد اعتبرها جرأة من المبرِّد أنْ ينكر ما سمع عن العرب؛ لإثبات رأيه، يقول: "وقال المبرِّد: لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر ، وقراءةُ أبي عمرٍو لَحْنٌ؛ وهذه جرأةٌ من المبرِّد، وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيرًا"[2].

ويقصد بقراءة أبي عمرٍو ما ورد عنه من قراءته قوله تعالى: {فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ}[3]. بِسُكُونِ الهمزةِ، يقول القرطبي: "وقرأ أبو عمرو {بَارِئْكُمْ} بسكون الهَمْزة، و{يُشْعِرْكُمْ}، و{يَنْصُرْكُمْ}، و{يَأْمُرْكُمْ}. واختلف النحاة في هذا، فمنهم من يسكن الضمة والكسرة في الوصل، وذلك في الشعر. وقال أبو العبَّاس المبرِّد: لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب؛ في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرٍو لحنٌ"[4].

وقد وجه سيبويه هذا التسكين بأنَّه اختلاس للحركة، ومعنى الاختلاس تسريع اللفظ، فعند النطق بسرعة تُخْتَلَس الحركة، فَيظنّ الحرف إسكانًا ولكنَّه متحرك، ويطرح سيبويه أمثلة توضح ذلك، فلو جربنا السرعة في النطق لأسكن حرف الإعراب، يقول: "وأمّا الذين لا يُشبِعون فَيختلسون اختلاسًا، وذلك قولك: (يَضْرِبُها)، و(مِنْ مَأْمَنِكَ)، يُسرِعون اللفظَ. ومن ثَمَّ قال أبو عمرو: (إلى بَارِئْكُمْ). ويدلُّك على أنَّها متحرِّكة قولهم: (مِنْ مَأْمَنِكَ)، فيبيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقَّق النون"[5]. ومعنى ذلك أنَّنا لو أسرعنا في نطق: (يَضْرِبُها)؛ لكان الفعل: (يَضْرِبْها) بتسكين الباء، وكذلك: (ومن مأمَنِك)، لقلنا: (ومن مأمَنْك).

الترجيح

القول الرَّاجح ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه، من جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، والذي رجَّح قوله، وردَّ قول المبرِّد؛ أنَّه سمع عن العرب أبيات شعرية، سكنت فيها حركة الإعراب كما سبق ذكره، مما استشهد به على تسكين حركة الإعراب، من قول امرئ القيس:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنْ اللهِ ولا واغِلِ [البحر السَّريع]

وقول الأُقَيْشِر الأَسدِيّ:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ [البحر السَّريع]

(1) البغدادي، 1997م، ص352، ج8.
(2) السمين الحلبي، 1986م، ص 362، ج 1.
(3) سورة البقرة، الآية 54.
(4) القرطبي، 1964م، ص 402، ج 1.
(5) سيبويه، 1988م، ص202، ج4.

وقول أبي نُخَيْلَة:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قومِ بالدَّوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ [بحر الرجز]

وأمَّا علة من منع التسكين؛ فلكون الإعراب علم المعنى، وتسكين حركة الإعراب مخلٌّ بالمعنى، ويردُّ على ذلك بأنَّ المعنى له قرائن لفظية، ومنها العلامة الإعرابية، وقرائن معنوية وحالية تحدد المعنى، وليس فقط حركة الإعراب [1].

والذي يرجح ما قاله سيبويه، أنَّ الحركة الإعرابية تذهب للإدغام، فالفعل (أمعنَ) عندما تدخل عليه (نا) الفاعلين، تسقط حركته، فيصبح (أمعَنْنَا-أمعنَّا)؛ للتخفيف لأنّا لو قلنا (أمعَنَنَا)، لكان في ذلك ثقل، وعلى ذلك نقيس ذهاب الضمة والكسرة للتخفيف، وبهذه الحجة انتصر أبو سعيد السِّيرافي لسيبويه، بقوله: "والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة؛ وذلك أنّا رأينا القراء قد قرؤوا: {مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ}[2]، وخطه وكتابه في المصحف بنون واحدة، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره، مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام. فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبًا للتخفيف، صار أيضا ذهاب الضّمة والكسرة طلبًا للتخفيف"[3].

جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر

عرض الرأي

قال أبو سعيد السِّيرافي: "ومما يجري مُجرى الضرورة عند كثير من النحويين، ويذهب أبو العبَّاس إلى تجويزه في غير الشعر: تأنيث المذكّر المضاف إلى المؤنث، كقولك: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ)، و(اجْتَمَعَتْ أهل اليمامة)"[4].

وأورَدَ المبرِّد في كتابه (الكامل في اللغة) ما يدلل على رأيه، بقوله: "ومن كلام العرب: (ذَهَبَتْ بعضُ أصَابِعِهِ)؛ لأنَّ بعض الأصابع إصبع، فهذا قول"[5]. أيْ كأنَّه قال: ذهبت إصبعه.

وقد ذكر ذلك سيبويه، وهو عنده مما قالته العرب، يقول: "وربَّما قالوا في بعض الكلام: (ذهبتْ بعضُ أصابِعِهِ)، وإنَّما أنَّث البعضَ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه؛ لأنَّه لو قال: (ذهبتْ عبدُ أمَّك لم يَحْسُنْ)... وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به:

(1) انظر (تمام حسان عمر، 1994م، ص206.
(2) سورة يوسف، الآية 11. كلهم قَرَأَ {تَأْمَنَّا} بِفَتْح الْمِيم وإدغام النُّون الأولى في الثَّانِيَة، انظر: ابن مجاهد، 1400هـ، ص 345.
(3) السِّيرافي، 2012، ص222-223، ج1. وانظر: ابن عصفور، 1980م، ص 96.
(4) السِّيرافي،2012، ص251، ج1.
(5) المبرِّد، 1997م، ص105، ج2.

(اجتَمعتْ أهلُ اليمامِة)؛ لأنَّه يقول في كلامه: (اجتمعتِ اليمامةُ)، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفِعْلَ في اللفظ إذْ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه في سعَة الكلام"[1].

مناقشة الرأي

يتضح لنا أنَّ المبرِّد وسيبويه على اتفاق بجواز تأنيث المذكّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، ففي قولنا: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ)، الوجه أنْ يقال: (ذهبَ بعضُ أصابعِهِ)؛ لأنَّ (بعض) مذكر، ولكن أنّث الفعل (ذَهَبَتْ)؛ لإضافة الفاعل (بَعْضُ) إلى المؤنث (أصَابِعِهِ)، فأعطي المذكر (بعض) حكم المؤنث.

وكذلك القول في: (اجْتَمَعَتْ أهل اليمامة)، الوجه أنْ يقال: (اجتمع أهل اليمامة)؛ لأنَّ (أهل) مذكر، ولكنَّ الفعل أنِّث (اجْتَمَعَتْ)؛ لإضافة الفاعل (أهل) إلى المؤنث (اليمامة)، فأعطي المذكر (أهل) حكم المؤنث، وهذا خروج عن الأصل، وهو في الشعر من الضرورات. ومن ذلك قول الأعشى:

وتَشْرَق بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ [2] [البحر الطويل]

فقوله: (شَرقتْ صَدْرُ القَنَاةِ)، الوجه فيه أنْ يكون: (شَرق صَدْرُ القَنَاةِ)؛ لأن الفاعل (صدر) مذكر، لذا وجب أنْ يكون الفعل مذكرًا (شرق).

وكَمَا في قول جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُوَرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ [3] [البحر الكامل]

فقوله: (تَوَاضَعَتْ سُوَرُ الْمَدِينَةِ)، الوجه فيه أنْ يكون: (تَوَاضَعَ سُوَرُ الْمَدِينَةِ)؛ لأنَّ الفاعل (سُوَرُ) مذكر وجب أنْ يكون الفعل مذكرًا (تَوَاضَعَ).

وقد أجاز الأعلم ما جاء به سيبويه والمبرِّد؛ من باب تشابه المعنى، فلو قلنا بدل: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ): ذهبت أصابعه، وبدل (اجْتَمَعَتْ أهل اليمامة): اجتمعت اليمامة، لكان المعنى واحدًا، في حين منع ما لم يستحسنه سيبويه، نحو: (ذهبتْ عبدُ أمَّك)؛ لأنَّنا لو قلنا: ذهبت أمّك، ما كان المعنى واحدًا، يقول الأعلم الشنتمري: "اعلم أنَّ المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على ضربين: أحدهما: تصحُّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها لو أسقطته، كقولك: (أضرّتْ بي مَرُّ السنين)، و(ذهبتْ بعضُ أصابعي). ألا ترى أنَّك لو قلت: (أضَرَّتْ بي السنون)،

(1) سيبويه، 1988م، ص51_53، ج1.

(2) ديوان الأعشى، 1950م، ص123. وانظر: سيبويه، 1988م، ص52، ج1. والفرَّاء، 1983م، ص 328، ج 2. والأخفش، 1990م، ص460، ج2. والمبرِّد، 1994م، ص197، ج4. وابن السراج، 1996م، ص478، ج3. والبغدادي، 1997م ، ص106، ج5.

(3) ديوان جرير،1986م.، ص270. وانظر: سيبويه،1988م، ص52، ج1. والمبرِّد، 1994م ص197، ج4. وابن السراج، 1996م، ص477، ج3. والسِّيرافي، يوسف، 1974م، ص43، ج1. وابن جني، 1956م، ص418، ج2. وابن سيده، 1996م، ص182، ج5. والبغدادي، 1997م، ص 218، ج4.

و(ذهبتْ أصابعي)، لكان المعنى واحدًا. وأمَّا الآخر الذي لا تصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، فقولهم: (ذهبَ عبدُ أمِّكَ)، فلو قلت: (ذهبتْ عبدُ أمك) لم يجزْ، لأنّك لو قلت: (ذهبتْ أمك) لم يكن معناه معنى قولك: (ذهب عبدُ أمِّك)"[1].

ومن إجازة تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، ما جاء في القراءات، نحو قراءة بعض القرّاء قوله تعالى: {يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ}.[2] (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ). يقول الطبري: "وذكر عن الحسن البصري أنَّه قرأ: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)، بالتاء"[3].

وقد أشار ابن جني إلى تلك القراءة بقوله: "وأمَّا تأنيث المذكَّر فكقراءة من قرأ (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)، وكقولهم: (ما جاءت حاجَتكَ)، وكقولهم: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ). أنَّث ذلك لمَّا كان بعضُ السيَّارة سيَّارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعا، ولمَّا كانت (ما) هي الحاجة في المعنى " [4]. ومعنى ذلك ما ذكره الأعلم؛ أيْ: (ذهبت أصابعه)، و(تلتقطه السيارة).

وإلى ذلك ذهب ابن سيده فهو يرى أنَّ التأنيث على المعنى، بقوله: "(ذهبتْ بعض أصابعه)، و(ما جاءتْ حاجَتكَ)، فحمل تأنيث (ذهبتْ) و(جاءتْ) على المعنى، كأنَّه قال: (ذهبت أصابعه)، أو(ذهبت إصبعه)، و(أيَّةَ حاجةٍ جاءتْ حاجتُك)"[5].

وقد عرض ابن السراج رأي المبرِّد في جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر، وقد أخرجه من باب الضرورات؛ لأنَّ شواهده في القرآن كثيرة، والقرآن أفصح اللغات، يقول ابن السراج: "قالَ محمد بن يزيد : ومن الشيءِ الذي في الشعرِ فيكونُ جميلا ومجازهُ مجازُ الضروراتِ عندَ النحويينَ، وليس عندَه كذلكَ قولُهم في الكلامِ : (ذهبتْ بعضُ أصابعهِ)؛ لأَنَّ بعضَ الأصابعِ إصْبعٌ فحملهُ على المعنى، قالَ جرير:

لَمَّا أَتىَ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ　　سَورُ المَدِينةِ والجبالُ الْخُشَّعُ

لأَنَّ السورَ من المدينة ... قالَ محمد بن يزيد: يردُّ عَلَى مَن ادّعى أَنَّ هذَا مجراهُ مجرى الضرورةِ، القرآن أفصحُ اللغاتِ وسيدُها، وما لا تعلقُ بهِ ضَرورةٌ ولا يلحقهُ تجوزٌ. قالَ الله عز وجلَ: {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لهَا خَاضِعِينَ}[6] فَخبَّرَ عَنْهم وتركَ الأَعناق" [7]. بهذه الآية احتج أبو العبَّاس لجواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث في غير الشعر. ووجه القول فيها: فظلت أعناقهم لها خاضعة. وقيل الأصل: فظلوا لها خاضعين، فأقحمت (الأعناق) لتدل على مكان الخضوع، وبقي خبر(ظل) على حاله (خاضعين) جمعًا

(1) الأعلم الشنتمري، 1999م، ص276، ج1.
(2) سورة يوسُف، الآية 10. قرأ الحسن، ومجاهد، وقتادة، وأبو رجاء: (تَلْتَقِطْه) بتاء التأنيث. انظر (الأندلسي، 1993م، ص 285، ج5.
(3) الطبري، 2000م، ص567، ج15.
(4) ابن جني، 1956م، ص415، ج2.
(5) ابن سيده، 1996م، ص158، ج5.
(6) سورة الشعراء، الآية 4
(7) ابن السراج، 1996م، ص477_478_479، ج3.

للمذكر السالم، وأنَّث الفعل (ظَلَّتْ)، وحقه التذكير لإقحام (الأعناق). وقد عامل المؤنث (أعناق) معاملة المذكر لإضافته إلى مذكر (هم)، كما يعامل المذكر معاملة المؤنث لإضافته إلى مؤنث نحو: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ).

يقول أبو العبَّاس المبرِّد: "أمَّا قَوْله: {فظلت أَعْنَاقهم لَهَا خاضعين} فَفِيهِ قَولانِ، أَحدهمَا: أَنَّه أَرَادَ بأعناقهم جماعاتهم. من قَوْلك: (أَتَانِي عُنُق من النَّاس)؛ أيْ جمَاعَة، وإلى هذا كان يذهب بعض المفسرين، وَهُوَ رَأْي أبي زيد الأنصاريّ. وأمَّا ما عليهِ جمَاعَة أهل النَّحو، وأكثر أهل التفسير -فيما أعلم- فَإِنَّه أضاف الأعنَاق إليهم، يُريد الرّقاب، ثمَّ جعل الخبر عنهم؛ لأنَّ خضوعهم بخضوع الأعناق، ومن ذلك قَول النَّاس: (ذلَّت عنقِي لفُلاَن)، و(ذلَّت رَقبتي لَك)"[1].

ومعنى ذلك أنَّ أبا زيد الأنصاريّ عدّ معنى (أعناقهم) جماعتهم، لذلك قال: (خاضعين)، فلو كانت الأعناق بمعنى الرّقاب لكان القول: خاضعة أو خاضعات، والذي ذهب إليه المبرِّد أنَّ الأعناق هنا بمعنى الرّقاب؛ لأنَّها مكان الخضوع؛ فالأعناق تدل على أصحابها، فقد قالت العرب: (ذلَّت عنقِي لفُلاَن)، و(ذلَّت رَقبتي لَك). والأمر على ما قال.

يقول ابن فارس: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} ؛ أيْ جماعتهم. ألا ترى أنَّه قال: {خاضعين} ، ولو كانت الأعناق أنفسها لقال: خاضعة أو خاضعات. وإلى هذا ذهب أبو زيد. وقال النحويون: لما كانت الأعناق مضافة إليهم ردّ الفعل إليهم دونها. قال محمد بن يزيد: لمَّا كانَ خضوع أهلها بخضوع أعناقهم أخبر عنهم؛ لأنَّ المعنى راجع إليهم. والعرب تقول: (ذلت عُنقي لفلان)، و(خضعت رقبتي له)؛ أيْ: خضعت له"[2]. ومعنى ذلك أنَّه قال: خَاضِعِينَ، بصيغة المذكر، ولم يقل خاضعة، لأنَّه نظر إلى (أعناق) على أنَّها بمعنى جماعتهم.

وقد كان الفرَّاء يحب توجيه هذه الآية على نحو ما رأينا عند المبرِّد، يقول: "وقوله: {فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ} ، والفعْل للأعناق فيقول القائل: كيف لَمْ يقل: خَاضِعَة: وَفِي ذَلِكَ وُجُوه كلّها صَوَاب. أوّلها أنَّ مُجاهدًا جَعلَ الأعناق: الرجَال الكُبَراء. فكانت الأعناق هَا هُنَا بمنزلة قولك: ظلَّت رءوسهم رُءوسُ القوم وكبراؤهم لَهَا خَاضِعِينَ للآية. والوجه الآخر أنْ تجعلَ الأعناق الطوائف، كما تَقُولُ: (رأيتُ الناسَ إلى فُلانٍ عُنقًا واحدةً)، فتجعلَ الأعناق الطّوائف والعُصَبَ. وَأَحبُّ إليّ من هذين الوجهين فِي العربيّة أنَّ الأعناق إِذَا خَضَعتْ فأربابها خَاضِعونَ، فجعلتَ الفعل أوّلا للأعناق ثُمَّ جَعَلت (خَاضِعِينَ) للرجال"[3]. وذهب الأخفش إلى أنَّ المؤنث (أعناق) عومل معاملة المذكر لإضافته إلى مذكر(هم)، في عرضه هذه الآية وتوجيهه إياها بقوله:" { فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } يزعمون أنَّها على الجماعات نحو: (هذا عُنُقٌ من الناس) يعنُون (الكثير)، أو ذكّر كما يذكّر بعض المؤنث لمّا أضافه إلى مذكّر. أو يكون ذكّره لإضافته إلى المذكّر، كما يؤنّث لإضافته إلى المؤنث نحو قوله:

---

(1) المبرِّد، 1994م، ص199، ج4.
(2) ابن فارس، 1979م، ص159_160، ج4.
(3) الفرَّاء، 1983م، ص276_277، ج2.

وَتَشْرَق بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ"[1].

الترجيح:

الراجح جواز تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث نحو: (اجتمعت أهل اليمامة). وتذكير ما ينبغي تأنيثه لإضافته إلى المذكر، حملا على المعنى، نحو: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}. وعلى ذلك يكون في النثر جائزًا، حملا على جوازه للضرورة في الشعر، كما في قول الأعشى:

وتَشْرَق بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ [البحر الطويل]

وقول جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُوَرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ [البحر الكامل]

ومن تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث، قوله تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}[2]. وإنّما الوجه أنْ يقال: (عشرة أمثالها)؛ لأنّ (الأمثال) مفردها (مِثْل) وهو مذكر، فحق (عَشْر) أن تكون مؤنثة معه، ولكنَّه أضاف (الأمثال) إلَى مؤنث (ها)، فأنث (الأمثال) لذا ذكَّر (عَشْر) . لإعطاء المذكر حكم المؤنث.

ولا بدَّ أنْ نعلم أنَّه قد يؤنث المذكر حملا على قول النبي عليه السلام: "إذَا وَقَعَ الذُّبَابُ في شَرَابِ أحدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثمَّ لِيَنْزِعْه، فَإنَّ في إحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً، والأخرى شِفَاءً"[3].

والرواية الثانية، وهي على الأصل: "في أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً"[4]. فالجناح مذكر، ووجه الكلام: (أَحَد جَنَاحَيْهِ)، ولكنَّه أنَّث (إحْدَى) في رواية (إحْدَى جَنَاحَيْهِ)؛ لأنَّ الجَنَاح للذّباب بمنزلة اليدِ للإنسانِ [5].

ولا بدّ لتحقق ما جاء به المبرِّد، من جواز الاستغناء عن المضاف، ففي قولهم: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصَابِعِهِ)، يجوز الاستغناء عن المضاف لصبح القول: (ذَهَبَتْ أصَابِعُه)؛ فيصحُّ عندها المعنى بلفظ المؤنث، وقد أكَّدَ ابن هشام ذلك، بقوله: "وَشَرط هَذِهِ المسألةِ والتي قَبْلها صلاحيّة المضافِ للاستغناء"[6]. أي أنْ يصح حذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محله، كما في قول الشاعر: (شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ)، ليصبح: شَرِقَتْ القَنَاةُ.

---

(1) الأخفش، 1990م، ص460، ج2.
(2) سورة الأنعام، الآية160.
(3) البخاري، 1422هـ، ص 130، ج4.
(4) البخاري، 1422هـ، ص 140، ج 7.
(5) ابن مالك، 1957م، ص84.
(6) ابن هشام الأنصاري، 1985م ، ص667. وانظر: ابن مالك، 1957م، ص85.

النتائج والتوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

1. ما جاء به المبرِّد من أنَّ تثنية اسم الإشارة (ذَلِك) هو (ذَانِّك)، متفق عليه بين النحاة، فقد قال به السِّيرافي وابن جني وابن السراج والزجاج، وقد ورد اسم الإشارة (ذَانِّكَ) في لغات العرب، وقرأ عبد الله بن كثير المكي، و أبو عمرو ابن العلاء البصري وغيرهما. {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ} بتشديد النون في اسم الإشارة (ذَانِّكَ)، وهذه قراءة سبعية لا تردّ.
2. التفسير الذي قدمه المبرِّد، وغيره من النحاة، لتشديد النون عند تثنية (ذلك)، بسبب دخول اللام قبل نون التثنية، فصارت (ذالنك)، ثم قلب اللام نونًا فصارت (ذاننك)، ثم أدغمت النون بالنون فأصبحت (ذَانِّك)، ليس بالقوي؛ لأنّ إدغام اللام بالنون ضعيف؛ فالنون ذات صفة أنفية واللام ليست كذلك، وزيادة على هذا فإنَّ اللام ذات مخرج جانبي، والنون تخلو من هذا المخرج؛ لذا فالراجح أنْ يكون التشديد عوضًا من ألف (ذلك)، التي حذفت من الأصل (ذالك)، كما قال ابن جني.
3. الراجح أنَّ ما جاء به المبرِّد من أنَّ الاسم المعرف (بأل) ينكر إذا نودي ثم يعرف بالنداء، هو الصواب؛ لأنَّ أداة النداء أشد تعريفًا من (أل) التعريف؛ لأنَّ الاسم المنادى صار معرَّفًا بإشارة النداء، وقد اتفق معه في ذلك السيرافي وعبد القاهر الجرجاني وابن يعيش، وقد عارضه في ذلك ابن السراج وابن جني.
4. ما جاء به المبرِّد من أنَّ (الكاف) بمعنى (مثل)، مخالف لقول سيبويه، الذي يرى أنَّ ذلك لا يكون إلا في الضرورة، وقد وافق ابنُ السراج وابن جني وابن هشام سيبويه في ذلك، معارضين ما جاء به المبرِّد، وقد عارضه أيضا الرضي الأستراباذي، وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز أن تكون الكاف اسمًا أو حرفًا، وهذا مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي، وتفرد ابن مضاء بأن جعل (الكاف) اسما أبدًا، في حين نرى ابن عقيل يجيز ما ذهب إليه المبرِّد، إلا أنَّه يرى أنَّ ذلك قليل، وقد رجح الباحث أن تكون (الكاف) اسما وحرفا؛ لأنَّ الأسماء تعرف بمعانيها، لذلك تكون (ما) مثلا حرفًا، وتارة تكون اسمًا بناء على معناها، وموقعها في التركيب أو الجملة، ونقيس عليها (الكاف). فالكاف قد تكون حرفًا كما في قولهم: (زيدٌ كالأسد)، وقد تكون اسمًا بمعنى (مثل) كما في قولهم: (زيدٌ كأخي).
5. منع المبرِّد ما ذهب إليه سيبويه، من جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، مُخرِّجًا ما روي على ذلك من الشواهد الشعرية، وقد وافقه في ذلك الأخفش و الزجاج وابن السراج، وردَّه السِّيرافي وابن جني والسمين الحلبي منتصرين لسيبويه، محتجين على المبرِّد بأنه خالف كلام العرب، ورجح الباحث ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّه سمع عن العرب، ولأنَّ حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبًا للتخفيف، نحو سقوط حركة الإعراب في الفعل (أمعنَ)، عندما تدخل عليه (نا) الفاعلين، فيصبح (أمعَنْنَا_أمعنَّا)؛ جاز ذهاب حركة الإعراب للضرورة(الضمة والكسرة)، طلبًا للتخفيف أيضًا.

6. أجاز المبرِّد تأنيث المذكَّر المضاف إلى المؤنث نحو: (اجتمعت أهل اليمامة). وتذكير ما ينبغي تأنيثه لإضافته إلى المذكر، حملا على المعنى، نحو:{ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} في غير الشعر؛ لأنّه سمع عن العرب. وقد أجاز ذلك سيبويه من قبله، فهو عنده مما قالته العرب، وتبعهما في ذلك ابن السراج و ابن جني والأعلم الشنتمري وابن سيده وابن هشام .

References (Arabic & English)

- Abbas, Hassan. (1966). *Al-Nahw AlWafi*. (3rd ed.). Dar Al-M'arif, Cairo.
- Al-A'asha Al-Kabeer, *Collection of Poems*. (1950). Explanation, Mohammed Hussein, Maktabat Al-Adab, Cairo.
- Al-Akbary, Abulbaqaa. (1995). *Al-Lubab Fe Elal Al-Benaa Wal-Erab*. (1st ed.). Edited, Ghazi Mukhtar Tulaimat, Dar Al-Feker, Damascus.
- Al-Alfarra', Abu Zakaria. (1983). *Mane Al- Quran*. (3rd ed.). Alam Al-Kutub, Beirut.
- Al-Anbari, Abu AL-Barakaat. (1961). *Al-Ensaf Fe Masael Al-Khilaf Bayn Anahawyeen: AL-Basryeen Wa AL-Koufyeen*. (4th ed.). Edited, Mohammed Mohiuddin, Maktabat Al-Saadeh, Cairo.
- Al-Andalusi, Abu Hayan. (1993). *Tafseer Al-Bahr Al-Muheet*. (1st ed.) Edited, Adel Ahmed and Ali Mohamed. Dar Al-Kutub El-Elmeya, Beirut.
- Al-Akfash, Abu Hassan. (1990). *Maani Al-Quran Lil-Akfash*.(1st ed.) Edited, Huda Qra'a, Maktabat Al-Khanji, Cairo.
- Al-Asadey, Al-'Oqaysher. *Collection of Poems*. (1997). (1st ed.). Edited, Muhammad Ali, Dar Sader, Beirut.

- Al-Astrabathee. (1996). *Sharh Al-Rade Ala Al-Kafeya Le- Ibn AL-Hajeb*. (2nd ed.). Edited, Yusuf Hassan Omar, the University of Qar Younis, Benghazi.
- Al-Baghdadi, Abdel-Qader. (1997). *Khazanat Al-Adab Wa Lub Lubab Lisan Al-Arab*. (4th ed.) . Edited, Abdul Al- Salam Mohammed Haroun, Maktabat Al-Khanji, Cairo.
- Al-Bukhari, Muhammad. (1422 *Hegira*). *Sahih Al- Bukhari*. (1st ed.). Edited, Mohammed Zuhair Ben Naser, Dar Tawq Al-Najat, Beirut.
- Al-Faresi, Abu Ali. (1969). *Al-Edah Al-Adodi*. (1st ed.). Edited, Hassan Chadheli Farhood, Faculty of Arts, University of Riyadh.
- Al-Faresi, Abu Ali. (1990). *AL-Taliqh Ala Ketab Sibawayh*. (1st ed.). Edited, Awad bin Hamad Alqose, Cairo.
- Al-Ghalayini, Mustafa. (1993). *Jame Al-Dorous Al-Arabia*.(28th ed.). Al-Maktaba Al-Asreya, Beirut.
- Al-Jawhari, Abu Nasr. (1987). *Assehah Taj Al-Lugha Wa Sehah Al-Arabia*. (4th ed.). Edited, Ahmed Abdul-Ghafoor Attar, Dar Al-Elm Lil-Malayeen, Beirut.
- Al-Jurjani, Abdul-Qaher. (1982). *Al-Muqtasad Fe Sharh Al-Edah*. Edited, Kazim Bahar Al-Murjan, Dar Al-Rashid for Publication, Iraq.
- Al-Maliki, Ali. (2004). *Ghaith Al-Nafe' Fel Qeraat Al-Sabe'*. (1st ed.). Edited, Ahmed Mahmoud Abdul-Samee', Dar Al-Kutub Al-Elmeya, Beirut.
- Al-Moradi, Abu Mohammed. (1992). *Al-Jana Addani Fe Horouf Al-Maani*. (1st ed.). Edited, Fakhruddin Qabawa & Muhammad Nadeem, Dar Al-Kutub Al-Elmeya, Beirut.

- Al-Mubarrid. (1997). *Al-Kamel Fel Lugha Wal Adab*. (3rd ed.). Edited, Mohammed Abul-Fadel Ibrahim, Dar Al Feker Al-Arabi, Cairo.
- Al-Mubarrid. (1994). *Al-Moqtadab*. (2nd ed.). Edited, Mohammed Abdul Khaliq Edeimeh, Revival of Islamic Heritage Committee, Cairo.
- Al-Nahhas, Abu Jafar. (1421 *Hegira*). *Ekaraab Al- Qur'an*.(1st ed.). Edited, Abdul-Monem Khalil. Dar Al-Kutub Al-Elmeya, Beirut.
- Al- Qurtubi. (1964). *Al-Jame' Le-Ahkam Al-Qur'an*. (2nd ed.) Edited, Ahmed Al- Bardouni & Ibrahim 'Tfayyesh, Dar Al-Kutub Al-Masreya, Cairo.
- Al-Sabban, Mohammed. (1997). *Hasheyat Al-Sabban Ala Shareh Al-Ashmouni Le Alfeyat Ibn Malik*. (1st ed.). Edited, Ibrahim Shamsuddin, Dar Al-Kutub Al-Elmeya, Beirut
- Al-Sameen Al-Halabi. (1986). *Al-Dor Al-Masson in O'loom Al-Kitab Al-Maknoon*. Edited, Ahmed Mohamed Al-Kharrat, Dar AL Qalam, Damascus.
- Al- Serafi, Abu Sa'id. (2012). *Sharh Ketab Sibawayh*.(2nd ed.). Edited, Ahmed Hassan & Ali Syeed, Dar Al-Kutub Al-Elmeya, Beirut.
- Al-Serafi, Yusuf ibn Abu Sa'id. (1974). *Sharh Abyat Sibawayh*, Edited, Muhammad Ali, Maktabet Al-Kuleyat Azharya, Cairo.
- Al-Shantamari, Al-A'alam. (1999). *Al-Nukat Fe Tafseer Ketab Sibawayh's*. (1st ed.). Edited, Rashid Belhabib, The Ministry of Awqaf , Kingdom of Morocco.
- Al-Suyooti, Jalaluddin. (1998). *Hamme' Alhuame' Fe Sharh Jame' El-Jawame'*. (1st ed.). Edited, Ahmad Shamsuddin, Dar Al-Kutub Al-Elmeya, Beirut.

- Al-Tabari. (2000). *Jame' Al-Bayan Fe Ta'weel Al-Quran*.(1st ed.). Edited Ahmed Mohamed Shaker, Muassat Al-Resala, Beirut.
- Al-Zajjaj, Ibrahim. (1988). *Maane Al-Quran Wa-Eraboh*. (1st ed.). Edited, Abdul Jalil Abdo Shalaby, Alam Al-Kutub, Beirut.
- Al-Zamakhshari, Abul-Qasim. (1993). *Al-Mufassal Fe Sanat Al-Erab*. (1st ed.). Edited, Ali Bou Melhem, Maktabat Al-Hilal, Beirut.
- Al-Zamakhshari, Abul-Qasim. (1407 *Hegira*). *AL-Kashaf* (3rd ed). Dar AL- Ketab AL- Arabe, Beirut.
- Al-Zarkali, (2002). *AL- A'llam.* (15th. ed.). Dar Al-Elm Lil-Malayeen, Beirut.
- Hassan, Tammam. (1994). *Al-Lugha Al-Arabya: Manaha Wa Mabnaha*. House of Culture, Morocco.
- Ibn Aqueel. (1980). *Sharh Ibn Aqueel Ala Alfeyat Ibn Malik*. (20th. ed.). Edited, Mohammed Mohyeddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath, Cairo.
- Ibn Assarraj. (1996). *Al-Osoul Fe Nahw*. (3rd ed.). Edited, Abdul Hussein Al-fattli, Muassat Al-Resala, Beirut.
- Ibn Fares, Ahmed. (1979). *Mujam Maqees Al-Lugha*. Edited, Abdul-Salam Mohammed Haroun, Dar Al-Fiker, Beirut.
- Ibn Farhon. (1996). *Al-Deenaj Al-Muthahab Fe Marefat Ayan Olama Al-Mathhab*. (1st ed.). Edited, Ma'moun Ibn Mohyeddin, Dar Al-Kutub Al-Elmya, Beirut.
- Ibn Hisham. (1985). *Mughni Al-Labeeb An Kutub Al-A'areeb* .(6th ed.). Edited, Mazen Al- Mubarak & Mohammed Ali, Dar Al-Fiker, Beirut.
- Ibn Jenni, (1956). *Al-Khasa'is*. (2nd ed.). Edited, Mohammed Ali Al-Najjar, Dar Al-Kutub Almasreya, Cairo.

- Ibn Jenni, (1985). *Ser Sena'at Al-E'rab*. (1st ed.). Edited, Hassan Hindawi, Dar A-Qalam, Damascus.
- Ibn Jenni. (1972). *Allma' Fe Al-Arabia*. Edited, Fayezz Faris, Dar Al-Kutub Al-Thaqafeya, Kuwait.
- Ibn Jenni. (1992). *Elal Al-Tathneya*. (1st ed.). Edited, Subuh Al-Tamimi, Maktabat Al-Thaqafa Al-Deneya, Cairo.
- Ibn Jenni. (1994). *Al-Mohtaseb*. Edited, Ali Al-Najdi Nassef, Abdul-Halim al-Najjar & Abdul-Fattah Ismail, The Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo.
- Ibn Malik. (1957). *Shawahed Al-Tawdeeh Watasheeh Lemushkelat Al-Jame' Al-Saheeh*. Edited, Mohamed Fuad Abdel-Baqee, Dar Al-Oroba, Cairo.
- Ibn Malik. (1990*) Sharh Al-Tashel*. (1st ed.). Edited, Abdul AL-Rahman AL- Sayed & Mohamed Badawy, Hager Printing and Publishing.
- Ibn Mujahid. (1400 *Hegira*). *AL-Sap' a Fe AL-Qira'at,* (2nd Ed.). Edited, Shawki Dyev, Dar Al-Ma'ref, Cairo.
- Ibn Osfour. (1980). *Daraer Al-She'r*. (1st ed.). Edited, Al-Sayyed Ibrahim Mohammed, Dar Al-Andalus for Printing, Publication & Distribution, Beirut.
- Ibn Seedah. (1996). *Al- Mukhassas*. (1st ed.). Edited, Khalil Ibrahim Jaffal, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut.
- Ibn Ya'eesh. (2001). *Sharh Al-Mufssal Lel- Zamakhshari*. (1st ed.). Edited, Emil Badie Yaqub, Dar Al-Kutun Al-Elmeya, Beirut.
- Ibrahim, Anis. (195-). *Linguistic Phonetics*. (1st ed.). Matbaat Nahdat Egypt, Cairo.

- I'mreo Alqais, *Collection of Poems*. (2004). (2nd Ed.). Edited, Abdul-Rahman Al-Mustawi, Dar Al-Ma'refa, Beirut.
- Jareer, *Collection of Poems*. (1986). Dar Beirut for Printing & Publishing, Beirut.
- Sibawayh, (1988). *Al-Kitab*. (3rd ed.). Edited, Abdul-Salam Mohammed Haroun, Maktabet Al-Khanji, Cairo.

Copyright of An-Najah University Journal for Research, B: Humanities is the property of An-Najah National University and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.